اقتصاد

في جلسة الحكومة

الحلقي: وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب وأتمتة الأعمال

الوطن

أكد الدكتور وائل الحلقي أن الحكومة تمضي قدماً بتعزيز العمل المؤسساتي والتشاركية بين جميع القطاعات بهدف النهوض بواقعها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والحد من الفساد والمحسوبيات، مؤكداً ضرورة العمل بروح الفريق الواحد وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية والانضباط بأصول العمل المؤسساتي بشفافية ومصداقية وواقعية، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل وفق مبدأ الثواب والعقاب من خلال التقييم المستمر والدوري لأداء القطاعات الخدمية والتنموية وأن الحكومة مستمرة بخطواتها في مجال الإصلاح الإداري وتطوير الوظيفة العامة بما يتوافق مع متطلبات المرحلة وصولاً لبناء مؤسسات وطنية بأنظمة إدارة متوافقة ومتكاملة وشفافة تخدم هدف مكافحة الفساد ومنع الهدر والارتقاء بالأداء والعمل الحكومي.

وشدد الحلقي خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء على أهمية تفعيل العمل بالنافذة الواحدة وأتمتة العمل الحكومي وصولاً لتحقيق الحكومة الإلكترونية.

كما شدد على أهمية اختيار ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب والتشدد في المحاسبة وإجراء التقييم الدوري لأداء المديرين والمديريات كافة، لافتاً إلى حرص الحكومة على مكافحة ظاهرة الفساد لكونها تمثل عائقاً أساسياً أمام النهوض بالقطاعات وتطوير عملها بما يتماشى مع الظروف الحالية التي تمر بها سورية، موضحاً أن الحكومة تعتمد التنمية الإدارية كوسيلة أساسية للتنمية المجتمعية الشاملة، إضافة إلى تطوير أداء الإدارة والوظيفة العامة وتحسين خدماتها للمواطنين ومكافحة الفساد الإداري، وتحديث المنظومة التشريعية والأطر التنظيمية بما يخدم العمل المؤسساتي، ومؤكداً أهمية العمل على تأهيل الكوادر البشرية وبناء القدرات المؤسساتية وتطوير آليات تقييم أداء العاملين في جميع القطاعات.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية أهمها المتعلقة بقطاع النقل والإسكان ومياه الشرب والكهرباء والصحة وواقع الأسعار في الأسواق، إضافة إلى التحديات التي تواجهها الليرة السورية والإجراءات المتخذة لتعزيز صمودها واستقرارها.

وأشار الحلقي إلى اهتمام الحكومة بقطاع الغزل والنسيج وأن زيارته لمعمل غزل جبلة تأتي في إطار دعم قطاع الغزل والنسيج وتنمية قدراته. وأكد أن هذه المشروعات وغيرها في المحافظات السورية كافة هي دليل آخر على حيوية الشعب السوري وتصميمه على محاربة الإرهاب بالتوازي مع تنمية مقدراته الوطنية وأن الحكومة تسعى جاهدة إلى تعزيز مقدرات صمود الشعب والاقتصاد الوطني، إضافة إلى إنجاز مشروعات إستراتيجية سوف تساهم في وضع الأسس الحقيقية لمرحلة البناء والإعمار.

وعن متابعة مجلس الوزراء للشكاوى الواردة حول أداء العديد من القطاعات شدد رئيس الحكومة على أهمية وجود عدالة في تقنين الطاقة الكهربائية وطلب من وزير الكهرباء التدقيق في هذه المعلومات التي تشير إلى عدم وجود عدالة في تقنين الطاقة الكهربائية في بعض المناطق وخاصة من ورشات الأحياء في معظم المحافظات.

وعن تسعيرة الركاب في باصات النقل الداخلي والسرافيس وعدم التزام السائقين بها وعدم الوصول أيضاً إلى نهاية الخط وخاصة في مدينة دمشق وجه الحلقي وزارات الإدارة المحلية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والداخلية بالتدقيق وتعزيز المراقبة وإيجاد آليات ورؤى جديدة تؤدي إلى تشديد المحاسبة والمتابعة وعدم التهاون.

وتتطرق الحلقي في حديثه إلى اهتمام الحكومة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وقيامها بتمويل هذه المشروعات من خلال المصارف العامة كافة من أجل إطلاق رأس المال الوطني في المساهمة في تمويل هذه المشروعات التي تساهم في امتصاص ظاهرة البطالة ودعم العملية الإنتاجية وتعزيز مقومات صمود الشعب والاقتصاد الوطني.

كما أشار الحلقي إلى مشكلة أداء صرافات المصرف العقاري التي تحتاج إلى مستلزمات الصيانة غير المتوفرة بسبب الحصار الاقتصادي الجائر وذلك من خلال إمكانية تسليم الرواتب من المصارف الأخرى.

وخلال الجلسة قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي عرضاً لواقع أداء القطاع الخدمي والجهود المبذولة لإيصال التيار الكهربائي والمواد الغذائية لمدينة حلب وريفها وتوفير المواد الإغاثية والغذائية لمدينة دير الزور، مشيراً إلى استمرار تزويد المواطنين بمادة المازوت بشكل جيد.

بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه آخر المستجدات على الساحة الدولية والإقليمية والجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وخاصة سورية، وأكد المعلم أن محاربة الإرهاب أولوية لدى الشعب والحكومة السورية، وأشار إلى أن كل شخص يحمل السلاح بوجه الدولة هو إرهابي، معولاً الكثير على جيشنا الباسل في تسطير الانتصارات اليومية على الجبهات كافة ودحره للإرهاب والإرهابيين.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث صندوق خدمي خاص يسمى «صندوق إقراض الوحدات الإدارية» يرتبط بوزير الإدارة المحلية ويتمتع بضمانة الدولة ومقره دمشق.

ويهدف المشروع إلى تمويل المشروعات الخدمية والاستثمارية للوحدات الإدارية وتمكينها من البدء بمشروعات استثمارية ذات مردود لتحسين وضعها المالي وزيادة إيراداتها بهدف تحسين أدائها وتقديم الخدمات المكلفة بها بشكل أفضل ومساعدتها في الإسهام في تنمية المجتمع المحلي على كل الصعد وبصورة تلبي احتياجات الوحدات الإدارية من القروض والسلف.

واطلع المجلس على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن طلبها موافقة مجلس الوزراء على المصادقة على خطة صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية.

واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المتضمن رأيها حول رفع سقف الشراء المباشر لرئيس الجامعة إلى مليون ليرة سورية كما اطلع المجلس على كتاب وزارة الدفاع مؤسسة الإسكان العسكرية «حول الديون المستحقة لها والمترتبة على جهات القطاع العام وطلب منحها سلفة مالية من أموال الخزينة الجاهزة مقدارها مليار ليرة سورية.

واطلع المجلس على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن طلبها الموافقة على تشميل نقل الأقماح من مخازين المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في محافظة الحسكة إلى محافظة حلب ضمن العقد المبرم مع شركة المهيمن.

واطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء المتضمنة طلب الموافقة على فرز خريجي الدورة التكميلية الذين تنطبق عليهم الشروط، وإدراج أسماء الذين لم يتم فرزهم بموجب القرار رقم ١١٨٥ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨، إضافة إلى فرز النسبة المحددة بـ٥٪ من خريجي التعليم المفتوح والجامعات الخاصة والأجنبية والجامعة الافتراضية.

> على الكهرباء أن تكون عادلة وصرف الرواتب من صرافات أخرى لأعطال صرافات العقاري
>
> صندوق لإقراض البلديات والإسكان تطلب سلفة بمليار ليرة

ومن الجدير ذكره أن د. الحلقي كان قد حيا في بداية الجلسة الذكرى الخامسة والأربعين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد.

وأكد الدكتور الحلقي أن الحركة التصحيحية وضعت المرتكزات الأساسية للدولة السورية الحديثة ورسمت وبنت دولة المؤسسات والعمل المؤسساتي وأرست صروح العلم والمعرفة والازدهار الاقتصادي والصناعي التي استطعنا من خلالها تحقيق الأمن الغذائي والدوائي والصناعي والتنموي وتأسيس الجيش الوطني العقائدي، حيث أصبحت سورية في ظل قيادة القائد المؤسس حافظ الأسد دولة إقليمية فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي ومتطورة في المجالات كافة.

وأضاف الحلقي في ذكرى الحركة التصحيحية: نستذكر القائد المؤسس حافظ الأسد، هذا القائد الأسطوري الذي نقل سورية إلى مصاف الدول المتقدمة على الصُعد كافة وأننا نعاهد روحه الطاهرة أن نبقى أوفياء على العهد أوفياء للمبادئ والقيم التي تشربناها من فكره ومثله وأخلاقه ونهجه وأن نستمر بالعمل والعطاء في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

وتتطرق إلى أنه بمناسبة الحركة التصحيحية المجيدة وبتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد تم تدشين مشروعات حيوية وتنموية في محافظات ريف دمشق وطرطوس واللاذقية بقيمة إجمالية تصل إلى ٣٥ مليار ليرة سورية، إضافة إلى تقديم مليار ليرة لمحافظة اللاذقية لدعم المشروعات الصناعية والتنموية فيها.

وأكد الدكتور الحلقي أن ما تم تدشينه لامس قطاعات حيوية مهمة أهمها قطاع التعليم العالي كتوسعة كليات الهندسة في جامعة تشرين ومشفى مدينة الطب والحكمة في جامعة القلمون ومشروعات مياه الشرب كسد الدريكيش هذا السد الحيوي حيث تم تذليل معوقات إنجازه كافة التي عانى منها على مر عقود سابقة.

كما تم تدشين مشروعات السكن الشبابي في اللاذقية هذه المشروعات التي تساهم في حل مشكلة السكن وتوفير السكن المناسب للأجيال الشابة وللمواطنين كافة، ووضع حجر الأساس لمعمل العصائر في اللاذقية الذي سوف يساهم في حال إنجازه في مساعدة الإخوة المزارعين على تصريف منتجاتهم، إضافة إلى تدشين عدة عقد مرورية تساهم في تحسين الأداء المروري على الطرقات.

٤٠٠ ميغا يومياً خسرتها «الكهرباء» بفعل نقص الغاز

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات الصادرة عن وزارة الكهرباء أن استمرار انخفاض كميات الغاز الواردة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية خلال الأيام الخمسة الأخيرة وصل أمس إلى نسبة تزيد عن ٣٠٪ من الكميات التي كانت متاحة، ما أدى إلى انخفاض كميات الكهرباء المولدة والزيادة في ساعات التقنين الكهربائي في جميع المحافظات السورية وأن وزارة النفط تتابع إجراءاتها لإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً.

ويأتي ذلك بعد أن أعلنت الوزارة قبلها عن توقف أربع عنفات لتوليد الكهرباء العاملة على الغاز بسبب انخفاض كميات الغاز الواردة إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية من ٩,٢ إلى ٧ ملايين متر مكعب الأمر الذي أدى إلى انخفاض كميات الطاقة الكهربائية المولدة وزيادة ساعات التقنين وأن الوزارة لجأت إلى تحويل عنفتين من العنفات المتوقفة للعمل على الفيول بدل الغاز وذلك بهدف تعويض جزء من النقص الحاصل في كميات الكهرباء.

وفي متابعة لـ«الوطن» حول الموضوع صرح مدير عام مؤسسة نقل الطاقة الكهربائة في وزارة الكهرباء نصوح سمسمية أن مقدار الانخفاض الأخير الذي قابل انخفاض كميات الغاز المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية بلغ ١٠٠ ميغا وبضم هذه القيمة للقيمة السابقة الناجمة عن انخفاض كميات الغاز التي كانت تحصل عليها محطات التوليد من معمل الغاز بدير الزور يرتفع مقدار الانخفاض في توليد الطاقة إلى ٤٠٠ ميغا يومياً.

وفي سؤالنا للمدير العام عن البدائل أوضح أنه يتم الاستعاضة عن الغاز بمادة الفيول حيث استطاعت الوزارة تعويض نصف كميات الطاقة الكهربائية التي خسرتها بفعل انخفاض كميات الغاز عن طريق مادة الفيول مقدراً أن حجم الاحتياجات اليومية لتعويض كامل النقص الحاصل في مادة الغاز يحتاج ٨٠٠ طن يومياً من مادة الفيول.

كما أوضح أن هناك نوعين من محطات التوليد الأولى تعمل على الغاز والفيول وهي المحطات التي يجري تعويض النقص الحاصل بكميات توليد الطاقة عن طريق تشغيلها على مادة الفيول وخاصة في محطات التوليد في المنطقة الوسطى أما النوع الثاني من المحطات فهو الذي يعمل فقط على مادة الغاز كما هو الحال مع محطات المنطقة الجنوبية والمتوقفة عن العمل منذ فترة بسبب عدم تغذيتها بمادة الغاز ويضاف إليها بعض محطات المنطقة الوسطى التي توقفت لعدم قابليتها للعمل على الفيول.

وعن الحاجة الكلية يومياً من مادة الفيول بين المدير أنها تبلغ ٦٠٠٠ طن يومياً استطاعت الوزارة بالتنسيق مع وزارة النفط تأمين كميات كافية منها وتعادل قيمة الاستهلاك اليومي.

وعن الفترة التي تتوقعها الوزارة لعودة كميات التوليد التي خسرتها مؤخراً أوضح أنه يجري العمل والتنسيق مع وزارة النفط بشكل مستمر مبدياً تفاؤله بأن تعود هذه الكميات خلال الأيام القريبة.

من الجدير ذكره بأن ساعات التقنين ارتفعت في مختلف المحافظات على خلفية النقص الحاصل في كميات الغاز المغذية لمحطات التوليد وأن مصدراً في الوزارة بين لـ«الوطن» بأن ساعات التقنين ستكون في دمشق وريفها خلال الفترة الحالية ساعتين مقابل أربع ساعات تقنين.

مجلس الشعب يناقش تقرير لجنة الموازنة والحسابات للسنة المالية لعام ٢٠١٦

الوطن

خصص مجلس الشعب جلسته التي عقدت بالأمس إلى مناقشة تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع القانون المتضمن قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية لعام ٢٠١٦.

وقد أظهر التقرير الذي تمت مناقشته من أعضاء لجنة الموازنة والحسابات ضرورة تأمين متطلبات واحتياجات المواطنين الأساسية والضرورية والغذائية منها والتموينية وتأمين فرص عمل وتقليص مستوى البطالة والحد من مخاطرها ومنعكساتها السلبية على المجتمع والدولة وربط مخرجات التعليم بسوق العمل والأهم من ذلك حسب التقرير هو تأمين الأدوية وتحسين مستوى الخدمة الطبية وضبط أسعارها ورفد مشافي الدولة بالكوادر الطبية.

وأورد التقرير أهمية السعي للتصدي لمواجهة موجة غلاء الأسعار غير المعقولة وغير المنطقية والتي تستنزف أصحاب الدخل المحدود بكل السبل والوسائل واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط آلية السوق بالنسبة لسعر صرف الدولار والحد من ممارسات السوق غير النظامية وضبط حركتي الطلب والعرض والسيطرة على المضاربات والمساهمة في التدخل الإيجابي عند الضرورة وفي حالات محدودة وضيقة جداً منعاً لاستنزاف مخزون القطع الأجنبي الذي يعد احتياطياً استراتيجياً للدولة ولا يجوز تبديده.

كما طالبت اللجنة في تقريرها بدعم قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وتأمين مستلزماته وتفعيل دور شركات القطاع العام الصناعي وحل مشاكله العالقة وتوفير مستلزماته والعمل على إيجاد أسواق تصريف خارجية لتصريف الإنتاج الوطني، واستصدار تشريع قانوني يجرم المتلاعبين بأسعار صرف العملات أو المتلاعبين بقوت الشعب والمحتكرين.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة حددت في بيانها المالي أولويات عمل الحكومة في المرحلة المقبلة وتجلت بداية في تأمين الموارد المالية اللازمة للخزينة العامة للدولة ودعم المنظومة المالية والمصرفية تشريعياً إضافة لدعم تكيفها الإيجابي مع ظروف الأزمة إضافة إلى دعم مساهمة القطاع المالي والمصرفي في إعادة حركة الإنتاج وتأمين التمويل اللازم وتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لبناء قدرات الكوادر البشرية للمساهمة في إعادة الإعمار والأهم هو الاستمرار في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز مبدأ المساءلة المالية وتقييم الأداء من خلال الارتقاء بمستوى الرصد والمتابعة والتقييم.

وبالأرقام تقدر اعتمادات مشروع موازنة عام ٢٠١٦ –حسب التقرير– بمبلغ ١٩٨٠ مليار ليرة مقابل ١٥٥٤ مليار ليرة في موازنة العام الماضي أي بزيادة مقدارها ٤٢٦ مليار ليرة وبنسبة زيادة مقدارها ٢٧,٤١ بالمئة على حين تقدر اعتمادات العمليات الجارية بمبلغ ١٤٧٠ مليار ليرة مقابل ١١٤٤ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٥ أي بزيادة مقدارها ٣٢٦ مليار ليرة وبنسبة زيادة ٢٨,٥ بالمئة.

وبلغت الاعتمادات المخصصة لمساهمة الدولة في تثبيت الأسعار أي الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ مبلغ ١٩٢,٢٥ مليار ليرة، مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج ما يقابل كامل الالتزامات الناجمة عن هذه الدعومات وبالتالي فإن كامل مبالغ الدعم الاجتماعي تقدر بمبلغ ٩٧٣,٢٥

> ٣٧٢ مليار ليرة الأجور والرواتب والتعويضات و١٩٢ ملياراً دعم اجتماعي
>
> اعتماد ٢٥٠ ليرة للدولار الواحد في موازنة ٢٠١٦
>
> حسون: لجم الفساد.... وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟

مليار ليرة كما قدرت الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة ٢٠١٦ بمبلغ ٣٧٢,٠٧ مليار ليرة أي بزيادة مقدارها ٥٦,٠٢ مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٥.

تم تخصيص مبلغ ٥١٠ مليار ل. س لعمليات الإنفاق الاستثماري لعام ٢٠١٦م مقابل مبلغ ٤١٠ مليار ل.س في عام ٢٠١٥م بزيادة مقدارها ١٠٠ مليار ل. س وبنسبة زيادة مقدارها ٢٤,٣٩٪ مع التنويه بأن نسبة حجم الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي حجم الموازنة يساوي نسبة ٢٥,٧٦٪. في حين بلغ إجمالي الموارد العامة المقدرة بما فيها القروض الخارجية مبلغ ١٣٥٨,٢٧ مليار ل. س في عام ٢٠١٦م مقابل ٩٩٢,٢٨ مليار ل. س وبزيادة مقدارها ٣٦٥,٩٩٪ مليار ل. س وبنسبة زيادة مقدارها ٣٦,٨٨٪. كما بلغ العجز المقدر في موازنة عام ٢٠١٦م مبلغ ٦٢١,٧٣ مليار ل.س مقابل ٦٠,٠١ مليار ل. س وبنسبة زيادة مقدارها ١٠,٦٨٪ وبذلك يصبح حجم العجز إلى إجمالي حجم الموازنة يساوي ٣١,٤٠٪.

– تم رصد مبلغ ٢٥٨,٨٢ مليار ل.س كاعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية مقابل مبلغ ١٧٩,٨٩ مليار ل. س وبزيادة مقدارها ٧٨,٩٣ مليار ل.س في عام ٢٠١٥م يضاف للجهات العامة خلال عام ٢٠١٦م في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لها وارتفاع نسب التنفيذ لديها. وتم رصد مبلغ ٥٠ مليار ل.س للإعمار وإعادة التأهيل وهذا المبلغ يمثل المبلغ نفسه الذي كان مرصداً في عام ٢٠١٥م إضافة لذلك تم دعم قطاع الكهرباء في الاعتمادات الاستثمارية بنسبة ٥,٨٨٪ من إجمالي الموازنة الاستثمارية، كما تم دعم قطاع الإدارة المحلية والبيئة بنسبة ٤,١٪ وقطاع الموارد المائية بنسبة ٣,٧٣٪ من إجمالي الموازنة الاستثمارية.

كما بلغت إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الصحية كل ما مقداره مبلغ ١٣٥,٩٣ مليار ل. س أي بنسبة ٦,٨٧ من إجمالي اعتمادات الموازنة والمرصدة للخدمات التربوية كل ما مقداره ٢٣٤,٩١ مليار ل.س أي بنسبة ١١,٨٦٪ من إجمالي الموازنة والمخصصة لإجمالي الاعتمادات المرصدة لخدمات التعليم العالي ما مقداره ٣٢,٨٥ مليار ل. س أي ما يعادل نسبة ١,٦٦٪ من إجمالي الموازنة. كما وفرت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦م ٦٤٧٧٨ فرصة عمل منها ٤٦٣١٦ فرصة عمل في القطاع الإدارية و١٨٤٦٢ في القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى رصد مبلغ ٤,٥ مليارات ل.س لتمويل مشاريع مولدة لفرص العمل (لذوي الشهداء) مقابل ٩٤٥٩٩ فرصة عمل في عام ٢٠١٥م بتراجع قدره ٢٩٨٢١ فرصة عمل عما كانت عليه في عام ٢٠١٥م.

والأهم أن الحكومة اعتمدت الحكومة سعر صرف الدولار في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦م مبلغ ٢٥٠ ل.س للدولار الواحد مقابل برميل النفط بواقع ٧١ دولاراً أميركياً للنفط الخفيف مقابل ٧٥ دولاراً في عام ٢٠١٥م وبواقع ٦٧ دولاراً للنفط الثقيل مقابل ٦٤ دولاراً في عام ٢٠١٥م.

وخلال الجلسة أشار رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون إلى محاربة الفساد والهدر الذي يعد من أقسى ما يواجه عملية التنمية الشاملة وعملية الإصلاح الإداري بكل مكوناته وأشكاله ووضع أسس ومعايير فعالة للجم وتطويق هذه الآفة الخطيرة وسن تشريعات وقوانين رادعة بحق كل الفاسدين والمفسدين وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟ وملاحقتهم قضائياً لاستعادة المال المسروق.

وبيّن أن الحكومة بنت مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ انطلاقاً من الواقع الراهن وباتجاه أولويات وأهداف محددة ومعينة منها الاستمرار في مكافحة الإرهاب.

ودعا حسون إلى التصدي لمواجهة موجة غلاء الأسعار غير المعقولة وغير المنطقية التي تستنزف أصحاب الدخل المحدود بكل السبل والوسائل واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط آلية السوق بالنسبة لسعر صرف الدولار والحد من ممارسات السوق غير النظامية وضبط حركتي الطلب والعرض والسيطرة على المضاربات والمساهمة في التدخل الإيجابي عند الضرورة وفي حالات محدودة وضيقة جداً منعاً لاستنزاف مخزون القطع الأجنبي الذي يعد احتياطياً استراتيجياً للدولة ولا يجوز تبديده وطالب بدعم قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وتأمين مستلزماته وكذلك قطاع الصناعة والقطاعات الحرفية وجميع القطاعات المنتجة بالقطع الأجنبي اللازم لتأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الضرورية واستصدار تشريع قانوني يجرم المتلاعبين بأسعار صرف العملات أو المتلاعبين بقوت الشعب والمحتكرين لافتاً إلى أهمية الاستعجال في استصدار تشريع قانوني بشأن الشهداء المدنيين ومنحهم مستحقاتهم القانونية وفق الأصول المرعية وربط الأجر بالإنتاج وتحفيز المنتجين والعمال والفلاحين وصغار الكسبة وإيجاد آلية تربط بين الأجور والأسعار.

ودعا إلى معالجة موضوع هجرة الشباب وأصحاب الخبرات الفنية والعلمية والعمل على استقطابهم والاستفادة من خبراتهم والعمل على تحصين أملاك الدولة من التعديات الواقعة عليها واتخاذ الإجراءات القمعية الرادعة بحق المخالفين، والإسراع بإصدار قانون جديد للاستملاك وضرورة إعادة الإعمار بالاعتماد على الإمكانات الوطنية المتاحة وبمساعدة الدول الصديقة وإعطاء علاوة شهرية دائمة لجميع أفراد الجيش والقوات المسلحة وكذلك قوى الأمن الداخلي.

وتعقيباً على تقرير اللجنة قال عضو مجلس الشعب حمد الجاسم إن الحكومة أدارت ظهرها للزراعة وما يحدث في الحسكة خير دليل على ذلك فلم يتم زراعة سوى ١٥٪ فقط مشيراً إلى أن الحكومة لم تقدم مستلزمات الإنتاج للمزارعين كما وعدت مطالباً بدعم القطاع الزراعي وإعادة النظر بأوضاع أسر الشهداء وتأمين فرص عمل لائقة لذويهم بعيداً عن الإجراءات الروتينية.

إعلان

بيع قطع تبديل سيارات غير مستعملة بطريق الظرف المختوم

تعلن لجنة تصفية الشركة السورية للنقل والتسويق السياحي (ترانستور) وللمرة الثانية عن بيع قطع تبديل للسيارات فولفو (بولمان، تكسي) – بيجو – نيسان – هونداي – سترك – هانس – بولمان تركي – فانهول) غير مستعملة بطريق الظرف المختوم.

فعلى من يرغب في الاشتراك في هذه العملية مراجعة مكتب السيد المدير العام للشركة الأستاذ محمد عدنان أحمد الكائن في دمشق – الجمارك – السوق الحرة – مكاتب نحاس للاطلاع على دفتر الشروط المنظم لهذه القطع وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/11/24.

تقدم العروض بالظرف المختوم للسيد المدير العام المشار إليه ولغاية تاريخ 2015/12/14 الساعة 13 مرفقاً بتأمين مقداره /5.000.000 ل.س/ خمسة ملايين ليرة سورية تدفع نقداً أو بموجب شك مصدق أصولاً وعلى أن يعاد لصاحبه في حال عدم فوزه.

وبمبلغ مقداره /10.000 ل.س/ عشرة آلاف ليرة سورية قيمة دفتر الشروط.

يجري فض العروض في مكتب المدير العام بالعنوان المشار إليه أعلاه وذلك في يوم 2015/12/21 الساعة 14 زوالية في اليوم نفسه.

رئيس لجنة التصفية
المستشار
محمد صالح بيرقدار